

الحرب الصهيونية – الأمريكية على إيران وانعكاساتها على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط (من توازن القوة إلى توازن المخاطر)

المدرس الدكتور. علاء عبد الرزاق عبد القادر

وزارة التربية المديرية العامة لتربية بغداد/الكرخ الأولى

الملخص

يتناول البحث الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران بوصفها تحولاً مفصلياً في بنية التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، بعدما اتسعت ساحات التفاعل بين الردع العسكري وأمن الطاقة والممرات البحرية والحرب السيبرانية وشبكات الفاعلين المسلحين، الأمر الذي جعل الصراع جزءاً من إعادة تشكيل النظام الإقليمي أكثر من كونه مواجهة عسكرية محدودة، وينطلق البحث من فرضية ترتبط بانتقال المنطقة نحو نمط توازن يقوم على إدارة المخاطر المتبادلة وتوزيع أدوات الضغط الإقليمي والدولي بين القوى الكبرى والفاعلين المحليين، مع تركيزه على تحليل دوافع الحرب ومساراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، إلى جانب دراسة انعكاساتها على موقع إيران وحسابات الكيان الصهيوني وأمن الخليج ومستقبل محور المقاومة ومسارات التطبيع، فضلاً عن أدوار تركيا وروسيا والصين في إعادة ضبط التوازنات الإقليمية، كما يعالج البحث العلاقة بين التحولات الميدانية والبنية العميقة للنظام الإقليمي عبر مقاربات توازن القوى والأمن الإقليمي والردع، وصولاً إلى تصور يرتبط بتشكيل توازن قلق تتحكم فيه التكنولوجيا والطاقة والشرعية السياسية وحروب الوكالة بقدر تأثير القوة العسكرية التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الحرب، الحرب الصهيونية الأمريكية، إيران، التوازن الإقليمي، الشرق الأوسط.

Abstract

This study examines the Zionist-American war against Iran as a major turning point in the regional balance of the Middle East, where military power intersects with deterrence, energy security, cyber warfare, and the influence of armed non-state actors, while arguing that the conflict produced a new pattern of equilibrium based on mutual risk management rather than absolute military superiority, as the research analyzes the military, political, economic, and diplomatic dimensions of the war alongside the role of the United States in expanding the confrontation into a crisis with international implications, and further examines the effects of the war on Iran's regional position, Israeli security calculations, Gulf security, normalization dynamics, and the strategic roles of Turkey, Russia, and China. **Keywords:** War, The Zionist-American War, Iran, Regional Balance, The Middle East.

المقدمة

تُمثل الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران تحولاً استراتيجياً مهماً في مسار التفاعلات الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط بعدما انتقل الصراع من نطاق حروب الظل والمواجهات غير المباشرة إلى مستوى المواجهة العسكرية العلنية ذات الامتدادات الإقليمية والدولية، الأمر الذي أعاد تشكيل مفاهيم الردع وطبيعة التحالفات وموازن القوة داخل النظام الإقليمي، وقد اتخذت الحرب طابعاً مركباً نتيجة تداخل العمليات العسكرية مع الضغوط الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية والاختراقات الاستخباراتية والحرب الإعلامية والسيبرانية، إلى جانب توظيف البرنامج النووي والصواريخ والمسيرات ضمن معادلات الردع والتصعيد، كما امتدت آثارها إلى الخليج العربي والعراق وسوريا ولبنان واليمن وأمن البحر الأحمر ومضيق هرمز وأسواق الطاقة والقواعد العسكرية الأمريكية، وهو ما جعلها اختباراً لقدرة النظام الإقليمي على إدارة الأزمات وامتصاص الصدمات، وكشف هشاشة الترتيبات الأمنية التقليدية وتساعد التنافس بين القوى الإقليمية على النفوذ وإعادة تشكيل التوازنات في بيئة اتسمت بارتفاع مستويات القلق وعدم اليقين الاستراتيجي. ينطلق هذا البحث من مقارنة ترتبط بالنظر إلى الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران بوصفها محطة مفصلية كشفت طبيعة التحول

العميق في مفهوم التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، بعدما تجاوزت معادلات القوة حدود القياس التقليدي المرتبط بحجم الجيوش والتفوق التسليحي وكثافة التحالفات، لتصبح أكثر ارتباطاً بإدارة المخاطر المتعددة التي تتحكم في البيئة الإقليمية، بما يشمل مخاطر البرنامج النووي والصواريخ والطائرات المسيّرة وأمن الممرات البحرية واستقرار أسواق الطاقة واحتمالات انتقال الصراع إلى ساحات عربية وإقليمية متعددة، وقد أظهرت الحرب أن التوازن الإقليمي بات يقوم على قدرة الفاعلين على احتواء التهديدات المركبة وإدارة التصعيد ومنع الانزلاق نحو مواجهة شاملة أكثر من اعتماده على التفوق العسكري المباشر، ومن هذا المنطلق يسعى البحث إلى دراسة الحرب بوصفها مدخلاً لتحليل انتقال الشرق الأوسط من توازن القوة التقليدي إلى توازن المخاطر المركبة، مع ما يرتبط بذلك من انعكاسات سياسية وأمنية واستراتيجية على بنية النظام الإقليمي ومستقبل الاستقرار في المنطقة.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من معالجته لتحول استراتيجي يرتبط ببنية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، عبر تحليل أثر الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران في توازن القوى والردع والتحالفات وأمن الخليج وأسواق الطاقة ومستقبل النفوذ الإقليمي، كما تبرز أهميته في تقديم قراءة عربية تربط بين التطورات العسكرية والبنية العميقة للنظام الإقليمي، مع التركيز على انعكاسات الحرب في الأمن العربي واحتمالات تشكل نظام أمني جديد قائم على الردع المتبادل والتنافس الإقليمي الممتد.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل طبيعة الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران وبيان أبعادها العسكرية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية، مع دراسة دوافع استهداف إيران وعلاقتها بالبرنامج النووي والصواريخ الباليستية والتحالفات الإقليمية، ويركز البحث على انعكاسات الحرب في التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط من خلال تحليل تأثيرها في موقع إيران ودور الكيان الصهيوني ومستقبل النفوذ الأمريكي وأمن الطاقة ومسارات التطبيع، مع استشراف سيناريوهات إعادة تشكيل النظام الإقليمي في ضوء احتمالات التصعيد والاحتواء.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيس الآتي: كيف أسهمت الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران في إعادة تشكيل التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط؟ ويندرج ضمن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، أبرزها: ما طبيعة هذه الحرب وأدواتها؟ وما دوافع الأطراف المنخرطة فيها؟ وما أثرها في موقع إيران الإقليمي؟ وكيف انعكست على الأمن الخليجي والعربي؟ وهل أدت إلى ترسيخ التفوق الإسرائيلي-الأمريكي، أم فتحت المجال أمام توازن ردي جديد يقوم على المخاطر المتبادلة؟ وما السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الإقليمي في ضوء نتائج هذه الحرب؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران أسهمت في نقل التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط من توازن قوة تقليدي قائم على التفوق العسكري المباشر إلى توازن مخاطر مركب، تتحكم فيه الصواريخ، والطائرات المسيّرة، والبرنامج النووي، وأمن الطاقة، والممرات البحرية، وحروب الوكالة، والقدرة على إدارة التصعيد دون الانزلاق إلى حرب إقليمية شاملة.

مناهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم في دراسة الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران وتداعياتها الإقليمية، مع الاستفادة من المنهج التاريخي والاستشرافي لتحليل تطور الصراع واستشراف سيناريوهات التوازن الإقليمي بعد الحرب.

هيكلية البحث

يتوزع البحث على مقدمة وثلاثة محاور، يتناول المحور دوافع الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران، في حين يتخصص المحور الثاني في ديناميات الحرب وأدوات إدارتها من خلال دراسة المسار العسكري والتقني، والمسار الاقتصادي، والمسار السياسي والدبلوماسي والإعلامي، مع التركيز على دور الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران في إدارة التصعيد، ويتناول المحور الثالث انعكاسات الحرب على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، من خلال تحليل أثرها في موقع إيران، وحسابات إسرائيل، وأمن الخليج، ومحور المقاومة، ومسارات التطبيع، وأدوار تركيا وروسيا والصين، ثم استشراف السيناريوهات المستقبلية للنظام الإقليمي.

أولاً: دوافع الحرب الصهيونية - الأمريكية على إيران

ترتبط دوافع الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران باعتبارات الردع والأمن الإسرائيلي والمصالح الأمريكية في مواجهة البرنامج النووي الإيراني والقدرات الصاروخية وشبكات الحلفاء الإقليميين، ضمن صراع يتجاوز المواجهة العسكرية نحو الضغوط الاقتصادية والسياسية والإعلامية، وتسعى الولايات المتحدة والكيان الصهيوني عبر هذه الحرب إلى إضعاف مصادر القوة الإيرانية وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بما يضمن حماية النفوذ الأمريكي وأمن الطاقة والممرات البحرية وإعادة ضبط ميزان الردع في الشرق الأوسط.^١ تتوزع دوافع الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران على ثلاثة مستويات مترابطة تشمل البعد الإقليمي المرتبط بالنفوذ في الخليج والعراق وسوريا ولبنان واليمن وفلسطين، والبعد النووي المتصل بتطور البرنامج النووي الإيراني بعد الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ وانسحاب الولايات المتحدة منه عام ٢٠١٨، فضلاً عن البعد العسكري المرتبط بتنامي القدرات الصاروخية والمسيرات والقدرات السيبرانية الإيرانية، وهو ما جعل الحرب نتيجة لتفاعل استراتيجي ممتد ضمن مسار متصاعد من التوتر والصراع.^٢

١. الدوافع الإقليمية

ترتبط الدوافع الإقليمية للحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران بتنامي النفوذ الإيراني في العراق وسوريا ولبنان واليمن وفلسطين عبر شبكات سياسية وعسكرية عززت قدرة طهران على التأثير في معادلات الشرق الأوسط، وهو ما أثار مخاوف الولايات المتحدة والكيان الصهيوني من تشكل بيئة إقليمية تحد من حرية حركتهما العسكرية والسياسية داخل المنطقة، وقد تعاملت إسرائيل مع التمدد الإيراني بوصفه تهديداً مباشراً لأنها القومي نتيجة ارتباطه بالقدرات الصاروخية وشبكات الحلفاء الإقليميين، في حين سعت الولايات المتحدة إلى توظيف العقوبات والردع العسكري والضغوط السياسية لإضعاف النفوذ الإيراني وإعادة ضبط ميزان القوة الإقليمي.^٣ كما ارتبطت هذه الدوافع بالسعي إلى منع إيران من التحول إلى قوة إقليمية مركزية تمتلك قدرة على إدارة الصراع عبر جبهات متعددة وتوزيع كلفة المواجهة على حلفائها الإقليميين، وهو ما ظهر بصورة واضحة في الخليج والبحر الأحمر والعراق وسوريا، حيث تقاطعت حسابات الأمن الإسرائيلي مع أمن الطاقة والملاحة الدولية ومشاريع التطبيع وإعادة هندسة الإقليم، لاسيما بعد تداعيات حرب غزة التي دفعت إسرائيل والولايات المتحدة إلى التعامل مع إيران بوصفها مركز الإسناد الاستراتيجي للقوى المناوئة لهما في المنطقة، وبذلك اتخذت الحرب بعداً يتجاوز الضربة العسكرية المباشرة نحو محاولة إعادة تشكيل البيئة الإقليمية وتقعيد النفوذ الإيراني وتقليل قدرته على التأثير في مسارات الردع والتوازن الإقليمي.^٤

٢. الدوافع المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني

يمثل البرنامج النووي الإيراني أحد أكثر الدوافع تأثيراً في الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران، لارتباطه المباشر بموازين القوة والردع في الشرق الأوسط، إذ تنظر إسرائيل والولايات المتحدة إلى اقتراب إيران من العتبة النووية بوصفه تحولاً استراتيجياً يمنحها قدرة تفاوضية وردعية أوسع ويعزز موقعها الإقليمي، لذلك اكتسب البرنامج النووي مكانة مركزية في الحسابات الأمنية الإسرائيلية-الأمريكية بوصفه تهديداً يرتبط بمنع الانتشار النووي وحماية التفوق الإسرائيلي وحفظ النفوذ الأمريكي في المنطقة،^٥ وقد تأسست المقاربة الإسرائيلية للبرنامج النووي على اعتباره تهديداً يمس حرية المبادرة العسكرية الإسرائيلية، لأن امتلاك إيران قدرة نووية متقدمة يوفر مظلة ردع تدعم نفوذها الإقليمي وتعزز ثقة حلفائها، الأمر الذي دفع إسرائيل إلى التعامل مع استهداف المنشآت النووية بوصفه عملاً وقائياً يهدف إلى منع تشكل بيئة ردعية جديدة في الشرق الأوسط، في حين تعاملت الولايات المتحدة مع الملف النووي من خلال مزيج من العقوبات والضغوط الدبلوماسية والتهديد العسكري، ضمن سياسة هدفت إلى تقعيد القدرة النووية الإيرانية والحفاظ على ثقة الحلفاء الإقليميين بالدور الأمريكي.^٦ كما ارتبط البرنامج النووي بتصاعد التوتر بعد تعثر مسارات التفاوض منذ الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ وانسحاب واشنطن منه عام ٢٠١٨، مع تزايد أهمية منشآت مثل فوردو ونطنز وأصفهان في الحسابات الإسرائيلية والأمريكية، لارتباطها بالقدرة التقنية الإيرانية والبنية العلمية وشبكات التخريب والمنشآت المحصنة، وهو ما منح الملف النووي بعداً يتجاوز الجوانب التقنية نحو اعتباره جزءاً من الصراع على النفوذ والتوازن الإقليمي، خاصة مع ارتباطه بالقدرات الصاروخية والقدرات السيبرانية والتحالفات الدولية التي سعت إيران إلى توظيفها مع روسيا والصين لتخفيف الضغوط الغربية، الأمر الذي جعل الحرب على البرنامج النووي جزءاً من استراتيجية أوسع لإضعاف مصادر القوة الإيرانية وإعادة تثبيت التفوق الإسرائيلي-الأمريكي في المنطقة.^٧

٣. الدوافع المرتبطة بالترسانة العسكرية الإيرانية

ترتبط الدوافع العسكرية للحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران بالسعي إلى تقويض الترسانة العسكرية الإيرانية التي تمثل الركيزة الأساسية لمنظومة الردع الإيرانية، إذ تضم هذه الترسانة الصواريخ الباليستية والمجنحة والطائرات المسيّرة والدفاعات الجوية والقدرات البحرية والسيبرانية، وهي أدوات

منحت إيران قدرة على موازنة التفوق الجوي الإسرائيلي-الأمريكي عبر أسلحة منخفضة الكلفة ومرنة الاستخدام وقابلة للانتشار من منصات متعددة،^٨ وتحل الصواريخ باليستية موقعاً محورياً في هذه الحسابات لارتباطها بقدرة إيران على توجيه ضربات بعيدة المدى ضد أهداف إقليمية وقواعد عسكرية أمريكية، فضلاً عن علاقتها المباشرة بمعادلات الردع الإقليمي، الأمر الذي دفع إسرائيل والولايات المتحدة إلى التعامل مع البرنامج الصاروخي الإيراني بوصفه امتداداً عملياً للبرنامج النووي، خاصة مع تنامي قدرات الصواريخ الدقيقة وتعدد منصات الإطلاق واتساع نطاق التهديد الذي تفرضه على الدفاعات الجوية في المنطقة.^٩ كما شكلت الطائرات المسيّرة والقدرات السيبرانية جزءاً مهماً من دوافع الحرب، نتيجة اعتماد إيران على أدوات الحرب اللامتناهية وتوظيف المسيّرات في الاستطلاع والهجوم واستنزاف الدفاعات الجوية، إلى جانب استخدام الفضاء السيبراني في الهجمات الإلكترونية والتأثير في البنى التحتية وشبكات القيادة والسيطرة، وهو ما عزز القلق الإسرائيلي-الأمريكي من تطور نموذج ردع متعدد الأدوات يمتد من المجال العسكري إلى الأمن الاقتصادي المدني،^{١٠} وارتبطت هذه الدوافع أيضاً بمنظومة الحرس الثوري الإيراني التي تمثل الإطار المؤسسي لتطوير الصواريخ والمسيّرات وإدارة الشبكات الإقليمية الحليفة، فضلاً عن سعي إسرائيل والولايات المتحدة إلى تقليص قدرة إيران على الجمع بين البرنامج النووي والقدرات الصاروخية والسيبرانية والنفوذ الإقليمي ضمن منظومة ردع متكاملة، لذلك اتجهت الحرب نحو استهداف مراكز القيادة ومنشآت التصنيع والبنية التقنية والعسكرية بهدف إضعاف القدرة الإيرانية على إدارة التصعيد وفرض معادلات ردع متعددة المستويات.^{١١} ومن خلال ما تقدم تكشف الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران عن سعي مشترك لتقليص النفوذ الإيراني ومنع ترسيخ قدرات الردع النووي وإضعاف منظومة الصواريخ والمسيّرات والقدرات السيبرانية ضمن مشروع لإعادة تشكيل التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، كما تعكس هذه الحرب تحول الصراع الإقليمي نحو توازن يقوم على التكنولوجيا والفضاء السيبراني وأمن الطاقة والممرات البحرية والشبكات الحليفة إلى جانب القوة العسكرية التقليدية في ظل تصاعد القلق الأمريكي-الإسرائيلي من تنامي عناصر القوة الإيرانية.

ثانياً: ديناميات الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران وأدوات إدارتها

تتشكل ديناميات الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران ضمن بنية عملياتية معقدة جمعت بين القوة الجوية والضربات الصاروخية والطائرات المسيّرة والاختراقات الاستخباراتية والقدرات السيبرانية وأدوات الضغط الاقتصادي والإعلامي، وهو ما يعكس انتقال الصراع في الشرق الأوسط إلى نمط حرب متعددة المجالات تتداخل فيها الجبهات العسكرية والرقمية والاقتصادية ضمن إطار استراتيجي واحد، وتبرز أهمية هذه الديناميات في إظهار كفاءة إدارة التصعيد وتوزيع أدوات الضغط بين المسارات العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية،^{١٢} وقد استند الفعل العسكري الصهيوني-الأمريكي إلى مبدأ الضربات المركزة التي استهدفت المنشآت النووية والعسكرية ومراكز القيادة عبر تفوق استخباراتي وتقني وفر قدرة عالية على تنفيذ عمليات دقيقة وسريعة، في حين اعتمدت إيران على استراتيجية الرد المتدرج عبر الصواريخ والطائرات المسيّرة والقدرات السيبرانية بهدف إرباك منظومات الدفاع وإيصال رسائل ردعية إلى إسرائيل والولايات المتحدة والقواعد الأمريكية في الخليج، الأمر الذي جعل الحرب اختباراً متبادلاً لقدرة كل طرف على امتصاص الضربة الأولى واستعادة المبادرة العملياتية خلال فترة زمنية قصيرة.^{١٣} كما توزعت أدوات إدارة الحرب على ثلاثة مسارات مترابطة تمثلت في المسار العسكري والتقني والمسار الجيواقتصادي والمسار السياسي والدبلوماسي والإعلامي، حيث عمل القصف الجوي والعقوبات الاقتصادية والتحكم بأسواق الطاقة والحملات الإعلامية ضمن منظومة واحدة هدفت إلى التأثير في القدرات العسكرية والبيئة الاقتصادية والإدراك السياسي الإقليمي والدولي، وهو ما جعل الحرب أقرب إلى عملية إدارة شاملة للمخاطر والصراع أكثر من كونها مواجهة عسكرية تقليدية محدودة الأبعاد.^{١٤}

١. المسار العسكري والتقني للحرب

افتتح المسار العسكري للحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران بضربات جوية مكثفة استهدفت المنشآت النووية والبنى العسكرية ومراكز القيادة والسيطرة داخل إيران، مع اعتماد واضح على التفوق الجوي والدقة الاستخباراتية لتعطيل مراكز القرار وإرباك الاستجابة الإيرانية خلال الساعات الأولى من المواجهة، كما ارتبطت العمليات العسكرية باستخدام شبكات استخباراتية داخلية وطائرات مسيّرة وأسلحة دقيقة استهدفت الدفاعات الجوية ومنصات إطلاق الصواريخ، وهو ما كشف عن تداخل الضربات الجوية مع عمليات الاختراق الأمني داخل العمق الإيراني، وقد اعتمدت إيران على استراتيجية الرد الصاروخي والمسيّرات بعيدة المدى عبر استخدام مئات الصواريخ باليستية وأكثر من ألف طائرة مسيّرة ضمن تكتيك يقوم على الإغراق الصاروخي واستنزاف أنظمة الاعتراض الإسرائيلية والأمريكية،^{١٥} وقد عززت إيران هذا المسار عبر تنويع السرعات والمديات والرؤوس الحربية وإدخال الصواريخ الفرط صوتية بهدف زيادة الضغط على منظومات الدفاع متعددة الطبقات، كما أدت المسيّرات دوراً مهماً في كشف مسارات الاعتراض واستنزاف بطاريات الدفاع الجوي وتهيئة المجال أمام الصواريخ للوصول إلى أهدافها، الأمر الذي كشف حدود القدرة الدفاعية

الإسرائيلية في مواجهة هجمات مركبة ومتزامنة ورفع كلفة الاعتراض والتشغيل مع استمرار التصعيد، في حين برز التفوق الاستخباراتي الصهيوني- الأمريكي من خلال دقة اختيار الأهداف وتنسيق المعلومات بين الوسائط الجوية والشبكات الاستخباراتية الأرضية بهدف استهداف مراكز القيادة والعلماء والمنشآت النووية ومنصات إطلاق الصواريخ داخل إيران.^{١٦} احتلت الحرب السيبرانية موقعاً محورياً في الصراع بعدما تحولت إلى ساحة موازية للعمليات الجوية والصاروخية، حيث شملت الهجمات استهداف أنظمة الإنذار والخواص الحكومية والمؤسسات المالية وشبكات الاتصالات، وهو ما أظهر أن الفضاء الرقمي أصبح جزءاً أساسياً من معادلات الردع والتأثير العملياتي في الحرب الحديثة، وقد استخدمت إيران قدراتها السيبرانية في تنفيذ هجمات إلكترونية وبث رسائل نفسية وإعلامية عبر مجموعات مرتبطة بالحرس الثوري استهدفت مؤسسات إسرائيلية من خلال هجمات حجب الخدمة واختراق الخوادم،^{١٧} بما وفر أدوات ضغط منخفضة الكلفة ذات أثر سياسي وإعلامي واسع، وفي المقابل وظفت إسرائيل قدراتها الرقمية في استهداف المؤسسات المالية والمنصات الإلكترونية والبنى المرتبطة بالحرس الثوري ضمن مسار ممتد من الحرب الرقمية ضد البرنامج النووي الإيراني، وهو ما كشف تحول الفضاء السيبراني إلى أحد ميادين الاشتباك الرئيسية القادرة على التأثير في المؤسسات الحيوية والبنية الاقتصادية والثقة المجتمعية وإدارة الإدراك العام خلال الحرب.^{١٨}

٢. المسار الجيو-اقتصادي للحرب

تجسد المسار الجيواقتصادي للحرب في تدخل العقوبات وأسواق الطاقة وأمن الملاحة وسلاسل الإمداد وكلفة العمليات العسكرية، إذ تحولت الجبهة الاقتصادية إلى ميدان مواز للصراع العسكري نتيجة ارتباط الحرب بقدرة الأطراف على تحمل أعباء التصعيد وحماية تدفق النفط والغاز عبر الخليج، الأمر الذي جعل الطاقة والتمويل والممرات البحرية أدوات ضغط وردع ضمن معادلة الصراع الإقليمي والدولي، وقد اعتمدت إيران على نموذج الاقتصاد المقاوم في مواجهة آثار الحرب، من خلال إدارة المخزون الغذائي والوقودي وتفعيل قدرات التكرير البديلة وتنظيم توزيع السلع والاستفادة من موارد صندوق التنمية الوطنية لدعم متطلبات الطوارئ، وهو ما ساعد في الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الداخلي وربط الأمن الاقتصادي مباشرة بمتطلبات الصمود العسكري خلال فترة المواجهة.^{١٩} وفي المقابل واجهت إسرائيل أعباء اقتصادية متزايدة نتيجة ارتفاع الإنفاق الدفاعي وتعطل قطاعات إنتاجية وخدمية وتضرر منشآت وبنى تحتية وارتفاع حجم التعويضات، إذ أشارت تقديرات مركز حورابي إلى أن الكلفة الاقتصادية للحرب بلغت مليارات الدولارات توزعت بين الأضرار المباشرة والخسائر الصناعية والخدمية وكلفة تشغيل منظومات الدفاع الجوي، وهو ما يعكس أن التفوق العسكري والتقني الإسرائيلي ارتبط بعبء مالي متصاعد مع امتداد زمن المواجهة وتزايد وتيرة الاستنزاف الدفاعي، انعكست الحرب بصورة مباشرة على قطاع الغاز والطاقة في الشرق الأوسط، نتيجة ارتباط منشآت الغاز الإسرائيلية بتدفقات الطاقة نحو مصر والأردن، وارتباط صادرات النفط والغاز الخليجية بحركة الملاحة في مضيق هرمز، وهو ما جعل البنية الطاقوية الإقليمية جزءاً من الحسابات العسكرية والاستراتيجية للحرب، إذ أدى كل تصعيد إلى ارتفاع كلفة التأمين واضطراب حركة الناقلات وزيادة المخاوف المرتبطة باستقرار الأسواق العالمية، الأمر الذي منح أمن الطاقة دوراً محورياً في حسابات التصعيد والتفاوض في آن واحد.^{٢٠} ويُعد مضيق هرمز مركز الثقل في المسار الجيواقتصادي للحرب، لكونه الممر الرئيس لصادرات النفط والغاز الخليجية المتجهة إلى الأسواق العالمية، حيث أكدت دراسات متخصصة أن اقتصادات الخليج والعراق تعتمد بصورة كبيرة على استقرار الملاحة في هذا المضيق، وأن أي اضطراب فيه ينعكس مباشرة على الاقتصاد الدولي وسلاسل الإمداد وأسعار الشحن والتأمين، وهو ما منح إيران ورقة ضغط استراتيجية في مواجهة الولايات المتحدة ودول الخليج، وجعل أمن المضيق جزءاً أساسياً من معادلة الردع الإقليمي، كما امتدت تأثيرات الحرب إلى الاقتصادات الآسيوية الكبرى مثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، نتيجة اعتمادها المرتفع على واردات النفط والغاز القادمة من الخليج، إذ أشارت دراسات متخصصة إلى أن أي خلل في تدفقات الطاقة عبر هرمز يترك آثاراً تتجاوز ارتفاع الأسعار نحو اضطراب سلاسل الإمداد وصعوبة تعويض النقص في الإمدادات خلال فترات قصيرة، وهو ما أعطى للحرب بعداً دولياً يتجاوز حدود الميدان العسكري في الشرق الأوسط.^{٢١} وفي السياق نفسه برزت العقوبات الاقتصادية بوصفها أداة ضغط ممتدة ضمن المسار الجيواقتصادي للحرب، بعدما استخدمت الولايات المتحدة والدول الغربية العقوبات لتقييد قدرة إيران على تمويل برنامجها النووي والعسكري، ثم أضيفت الضربات العسكرية المباشرة على المنشآت والقدرات اللوجستية إلى منظومة الضغط بهدف رفع كلفة بناء القوة وتقليص قدرة إيران على تمويل الردع والاستمرار في توسيع نفوذها الإقليمي، كما اتخذ هذا المسار بعداً إقليمياً مع دخول اقتصادات الخليج ضمن دائرة التهديد، نتيجة استضافة القواعد الأمريكية واعتماد اقتصاداتها على تصدير الطاقة ووقوعها ضمن مدى الصواريخ والمسيّرات الإيرانية، وهو ما خلق معادلة معقدة بين الاستفادة من المظلة الأمنية الأمريكية وارتفاع مستوى الانكشاف أمام الرد الإيراني، الأمر الذي دفع دول الخليج إلى إعادة تقييم العلاقة بين الحماية الخارجية ومتطلبات الأمن الذاتي في ظل بيئة إقليمية شديدة التقلب.^{٢٢} برزت سلاسل الإمداد بوصفها أحد أكثر المجالات حساسية

في الاقتصاد المرتبط بالحرب، نتيجة تأثرها المباشر باضطراب الموانئ وارتفاع تكاليف التأمين البحري وتعطل مسارات النفط والغاز، وهو ما انعكس على حركة الصناعات والأسعار والتضخم والتبادل التجاري، وقد أوضحت دراسات متخصصة أن الآثار الاقتصادية للحرب امتدت إلى الدول المستوردة للطاقة والدول المرتبطة بموانئ الخليج وخطوط التجارة العابرة، الأمر الذي كشف اتساع التأثير الجيواقتصادي للحرب خارج حدود الدول المنخرطة فيها مباشرة، كما ارتبط أمن الملاحة بحسابات العراق الاقتصادية، نتيجة اعتماد صادراته النفطية بصورة كبيرة على الموانئ الجنوبية ومسارات الخليج، ومع أن العراق لم يكن طرفاً مباشراً في المواجهة فإن موقعه الجغرافي وصلاته الاقتصادية مع إيران والولايات المتحدة جعلاه أكثر عرضة لتقلبات أسواق الطاقة والتجارة والغاز والكهرباء، وهو ما جعل الحرب تمثل تهديداً مركباً للأمن الاقتصادي العراقي في ظل الاعتماد الواسع على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس للدخل العام.^{٢٣} وفي جانب آخر كشفت الحرب عن البعد الاقتصادي المرتبط باستنزاف منظومات الدفاع الجوي، إذ ارتبطت كل عملية اعتراض صاروخي بكلفة مالية وتشغيلية مرتفعة تشمل إعادة التذخير والرصد والمتابعة الفنية، وهو ما جعل الإغراق الصاروخي الإيراني أداة استنزاف اقتصادي إلى جانب كونه وسيلة عسكرية، نتيجة الضغط المتواصل على ميزانيات الدفاع والذخائر والقدرات التشغيلية الإسرائيلية والأمريكية، وتوضح هذه المعطيات أن الاقتصاد تحول إلى أحد ميادين الصراع الرئيسية، بعدما أصبحت الطاقة والملاحة والعقوبات والدفاع الجوي عناصر تتحكم في قدرة الأطراف على الاستمرار في الحرب وتحمل أعبائها، وهو ما يفسر تسارع الضغوط المرتبطة بالتهديد كلما امتدت المواجهة واتسعت كلفتها المالية على أطراف الحرب والإقليم والاقتصاد العالمي بصورة عامة.^{٢٤}

٣. المسار السياسي والدبلوماسي والإعلامي

اتخذ المسار السياسي والدبلوماسي للحرب مساراً موازياً للتصعيد العسكري، بعدما سبقت المواجهة جولات تفاوض مرتبطة بالملف النووي الإيراني، خاصة عبر الوساطة العمانية، حيث كشفت تلك المباحثات حجم التباين بين إيران والولايات المتحدة وحلفائها بشأن مستقبل البرنامج النووي وترتيبات الأمن الإقليمي، الأمر الذي جعل العمل العسكري جزءاً من أدوات الضغط السياسي والتفاوضي إلى جانب كونه أداة ردع ميداني،^{٢٥} وقد أدارت الولايات المتحدة هذا المسار عبر الجمع بين الدعم العسكري لإسرائيل وتنفيذ ضربات مباشرة ضد منشآت نووية إيرانية مع المحافظة على حدود التصعيد ضمن نطاق محسوب، بما يعكس سعي واشنطن إلى توظيف القوة العسكرية بوصفها رسالة ردعية موجهة إلى إيران وإلى حلفائها الإقليميين، تؤكد استمرار قدرة الولايات المتحدة على حماية ترتيباتها الأمنية والتدخل عند تعرض توازنات المنطقة للاهتزاز.^{٢٦} وفي المقابل اعتمدت إيران على استراتيجية الرد المحسوب سياسياً وعسكرياً، حيث جاء استهداف قاعدة العديد في قطر ضمن سياق توجيه رسالة مباشرة إلى الولايات المتحدة مع الإبقاء على مستوى التصعيد ضمن حدود قابلة للإدارة، وهو ما منح الرد الإيراني بعداً تفاوضياً يرتبط بإظهار القدرة على الوصول إلى المصالح الأمريكية في الخليج واستخدام القوة العسكرية لتعزيز الموقع السياسي الإيراني خلال مرحلة ما بعد الحرب،^{٢٧} كما برزت الوساطات الإقليمية والدولية بوصفها جزءاً مهماً من إدارة الأزمة، حيث لعبت قطر وسلطنة عمان دوراً في فتح قنوات الاتصال وتسهيل جهود التهدئة، إلى جانب تحركات أوروبية وروسية وصينية هدفت إلى تثبيت وقف إطلاق النار ومنع اتساع نطاق الحرب، وهو ما يعكس إدراك القوى الإقليمية والدولية لحجم المخاطر التي قد تنتج عن استمرار التصعيد على أمن الطاقة والملاحة والقواعد العسكرية والاستقرار الداخلي في المنطقة.^{٢٨} في المسار الإعلامي اعتمدت إيران على سردية سياسية وإعلامية ارتبطت بالمقاومة والصمود وحق الرد، مع توظيف الخطاب السياسي والديني والتعبئة الشعبية بهدف تعزيز تماسك الجبهة الداخلية وتوجيه الرأي العام نحو دعم القرار العسكري، كما لجأت السلطات الإيرانية إلى إجراءات تتعلق بضبط تدفق المعلومات وتقليص الاختراق الاستخباراتي والرقمي خلال بعض مراحل الحرب، بما يعكس إدراكها لأهمية السيطرة على البيئة المعلوماتية في إدارة الصراع، وفي المقابل ركزت إسرائيل على بناء سردية إعلامية تقوم على تصوير إيران بوصفها تهديداً نووياً وصاروخياً للأمن الإقليمي، مع العمل على شرعنة الضربات الجوية وكسب الدعم الدولي، وقد استخدمت المؤسسات السياسية والعسكرية الإسرائيلية منصات إعلامية ورقمية باللغتين الفارسية والإنكليزية، إلى جانب توظيف رموز قومية إيرانية ضمن خطاب يستهدف التأثير في الداخل الإيراني وتحريك اتجاهات معارضة للنظام، الأمر الذي أظهر أن الحرب النفسية اتجهت نحو الرأي العام الإيراني والعالمي في الوقت ذاته.^{٢٩} كما تداخل المسار الإعلامي مع الحرب السيبرانية في تشكيل بيئة إدراكية مضطربة عبر استخدام الرسائل المضللة والتحذيرات الزائفة والصور المنتجة بالذكاء الاصطناعي والتلاعب بالمعلومات المرتبطة بالخسائر والنتائج العسكرية، وهو ما جعل الجبهة الإعلامية جزءاً من منظومة التأثير والسيطرة النفسية المرتبطة بإدارة الحرب، بعدما أصبح الصراع يدور أيضاً حول الثقة بالمؤسسات ومعنويات المجتمع وإدراك الرأي العام لمسار المواجهة ونتائجها، وتجلت الحرب النفسية في سعي كل طرف إلى فرض تفسيره الخاص لنتائج الحرب، حيث ركزت إسرائيل على إبراز نجاح الضربات الموجهة ضد المنشآت النووية والعلماء والقيادات العسكرية، بينما ركزت إيران على إظهار قدرتها على الصمود والرد واستهداف العمق الإسرائيلي والقواعد الأمريكية، وهو ما

جعل النتيجة السياسية للحرب مرتبطة بسرديات متعارضة حاول كل طرف من خلالها تعويض ما تعجز القوة العسكرية عن حسمه بصورة نهائية. "يكشف المسار الدبلوماسي للحرب عن تداخل القوة العسكرية مع أدوات التفاوض السياسي، إذ استُخدمت الضربات العسكرية في إعادة تشكيل شروط الحوار وحدود التهدة، بما جعل الحرب وسيلة لإعادة صياغة التوازنات التفاوضية أكثر من كونها قطيعة مع المسار السياسي، حيث حملت كل عملية عسكرية رسالة تفاوضية وردعية في الوقت نفسه، بينما سعت الوساطات الإقليمية والدولية إلى تحويل نتائج الميدان إلى ترتيبات سياسية مؤقتة تحافظ على حدود التصعيد، كما برزت الشرعية الدولية بوصفها ساحة تنافس موازية لمواجهة العسكرية، إذ قدمت الولايات المتحدة وإسرائيل الحرب ضمن إطار يتعلق بمواجهة البرنامج النووي والترسانة الصاروخية الإيرانية، في حين ركزت إيران على خطاب الدفاع عن السيادة والرد على الاعتداء الخارجي، وهو ما جعل الصراع على الشرعية عاملاً مؤثراً في تحديد مستوى الدعم الدولي واتجاه الوساطات وطبيعة العقوبات أو التسويات المرتبطة بالحرب. وفي السياق الإقليمي واجهت دول الخليج معادلة شديدة الحساسية نتيجة وقوعها بين متطلبات الحماية الأمريكية واحتمالات الرد الإيراني، الأمر الذي دفعها إلى إدارة توازن دقيق بين حماية المنشآت الحيوية وتجنب تحول أراضيها إلى ساحات مواجهة مباشرة، وهو ما ساهم في تعزيز التفكير الخليجي باتجاه ترتيبات أمنية أكثر مرونة تقوم على الدمج بين المظلة الأمنية الخارجية والحوار الإقليمي، كما امتد تأثير المسار السياسي والإعلامي إلى الداخلين الإيراني والإسرائيلي، حيث عززت الحرب في إيران حالة الالتفاف الوطني المرتبطة بالدفاع عن السيادة، في حين فرضت الضربات الإيرانية ضغوطاً متزايدة على الجبهة الداخلية الإسرائيلية وكشفت حدود الخطاب المرتبط بالتفوق المطلق، وهو ما أظهر أن الرأي العام والجبهة الداخلية أصبحا جزءاً أساسياً من معادلات الردع وإدارة التصعيد في الحروب الحديثة.^{٣١} وبناءً على ذلك تكشف ديناميات الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران عن انتقال الصراع في الشرق الأوسط إلى نموذج الحرب متعددة المجالات، نتيجة تداخل العمليات الجوية والصاروخية والسيبرانية مع الضغوط الاقتصادية والحرب النفسية والتحركات الدبلوماسية، وهو ما أظهر أن إدارة الصراع لم تعد ترتبط بالقوة العسكرية التقليدية وحدها، بل بقدرة الأطراف على توظيف مجالات متعددة في إنتاج الردع والاستنزاف والتأثير السياسي والإعلامي، كما أظهرت الحرب أن الضربات الجوية منحت إسرائيل والولايات المتحدة أفضلية المبادرة الأولى، في حين وفرت الصواريخ والمسيرات والقدرات السيبرانية لإيران أدوات لإطالة أمد المواجهة ورفع كلفتها العملياتية والاقتصادية، بينما شكلت أسواق الطاقة وأمن الملاحة وكلفة الدفاع الجوي عوامل ضغط دفعت نحو التهدة وإدارة التصعيد ضمن حدود محسوبة، الأمر الذي يعكس تشكل توازن مخاطر مركب تتحكم فيه القدرات العسكرية والسيبرانية والطاقة والإعلام والدبلوماسية ضمن بيئة إقليمية ودولية شديدة الحساسية.

ثالثاً: انعكاسات الحرب على التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط

تُمثل الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران تحولاً مفصلياً في بنية التوازن الإقليمي، بعدما كشفت أن القوة باتت ترتبط بإدارة الردع والطاقة والملاحة والفضاء السيبراني إلى جانب القوة العسكرية التقليدية، وهو ما دفع الشرق الأوسط نحو توازن مركب متعدد المجالات، كما أظهرت الحرب تصاعد أهمية الردع المتبادل عبر الضربات الجوية والصواريخ والطائرات المسيّرة، الأمر الذي كرّس بيئة إقليمية قائمة على الاستنزاف وتعطيل الخصم أكثر من الحسم العسكري المباشر، وانعكست هذه التحولات على إعادة توزيع القوة والتحالفات الإقليمية والدولية مع تصاعد أدوار تركيا وروسيا والصين وتغير حسابات الخليج وإيران والكيان الصهيوني ضمن مسارات تجمع بين الردع والتفاوض وإعادة بناء التوازنات الإقليمية.

١. إعادة توزيع القوة بين الفاعلين الإقليميين

أثرت الحرب في إعادة توزيع القوة الإقليمية بعدما تعرضت إيران لضربات استهدفت منشآتها وقياداتها العسكرية، لكنها احتفظت بقدرة على الرد الصاروخي والمسير واستنزاف الدفاعات الصهيونية-الأمريكية، الأمر الذي عزز قيمتها الردعية رغم تراجع بعض عناصر قوتها المادية، كما ارتبط موقعها بعد الحرب بقدرة على الحفاظ على تماسكها الداخلي وشبكات نفوذها الإقليمية، وفي المقابل حقق الكيان الصهيوني مكاسب عملياتية عبر التفوق الجوي والاستخباراتي، غير أن وصول الصواريخ الإيرانية إلى العمق وارتفاع كلفة الدفاع كشف حدود التفوق العسكري أمام تكتيكات الإغراق والاستنزاف طويل الأمد، وهو ما دفع التوازن الإقليمي نحو معادلة أكثر تعقيداً تقوم على تحمل كلفة الحرب وإدارة الردع اليومي أكثر من السعي إلى الحسم العسكري التقليدي.^{٣٢} اتخذت دول الخليج موقفاً حساساً في إعادة توزيع القوة الإقليمية بحكم قربها من إيران وارتباطها بالبنية الأمنية الأمريكية واعتمادها على أمن الطاقة والملاحة، وهو ما كشف حدود الحماية الخارجية ودفعها نحو موازنة تجمع بين الشراكة مع واشنطن والتهدة مع إيران وتطوير القدرات الدفاعية الذاتية. وتبرز الإمارات بوصفها نموذجاً لهذا التحول نتيجة ارتباطها بشبكات التمويل والطاقة والخدمات اللوجستية ومسار التطبيع مع الكيان الصهيوني، الأمر الذي زاد مستوى تعرضها لتداعيات التصعيد الإقليمي وانعكاساته الاقتصادية، كما كشفت الحرب عن توجه خليجي نحو توسيع هامش الدبلوماسية الإقليمية وبناء ترتيبات أمنية أكثر مرونة تقوم على الجمع بين الردع والحوار

وخفض التصعيد.^{٣٣} أما العراق فقد برز بوصفه ساحة تماس بين إيران والولايات المتحدة نتيجة موقعه الجغرافي وتشابك المصالح الأمنية والطاقة وحضور الفواعل المسلحة المرتبطة بطهران، وهو ما جعل الحرب ترتبط بالنسبة إليه بمفهوم السيادة وقدرة الدولة على منع تحوله إلى ميدان لتبادل الرسائل العسكرية وإدارة الضغوط الإقليمية، وظهرت مصر ضمن معادلة إعادة توزيع القوة بوصفها دولة مركزية تسعى إلى تثبيت الاستقرار الإقليمي وإدارة علاقاتها مع الخليج وإيران وتركيا وفق منطق المصلحة والأمن العربي، لاسيما في ما يتعلق بأمن البحر الأحمر وملف غزة والممرات البحرية الأمر الذي منحها مساحة أوسع للوساطة والاحتواء السياسي مع تصاعد المخاوف من امتداد الصراع إلى المجال العربي الأوسع، ودفعت الحرب نحو إعادة تعريف أدوار القوى العربية والإقليمية داخل بنية التوازن الشرق أوسطي، عبر انتقال الاهتمام من منطق الاصطفاف التقليدي إلى منطق إدارة المخاطر وبناء التوازنات المرنة القادرة على احتواء التصعيد وحماية الاستقرار الاقتصادي والأمني في آن واحد.^{٣٤} وتعد تركيا أحد أبرز الفاعلين الذين تحركوا ضمن بيئة الحرب بحسابات معقدة فرضتها طبيعة موقعها الإقليمي وعلاقاتها المتشابكة مع إيران والكيان الصهيوني وروسيا ودول الخليج، فضلاً عن عضويتها في حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي دفع أنقرة إلى تبني سياسة موازنة دقيقة تهدف إلى حماية مصالحها في سوريا والعراق والقوقاز والبحر الأسود مع محاولة الاستفادة من أي فراغ إقليمي نتج عن التصعيد بين إيران والكيان الصهيوني، كما ارتبطت الحسابات التركية بتوسيع حضورها في ملفات المشرق وسوريا على وجه الخصوص، في ظل تراجع أوار بعض الفاعلين الإقليميين وتصاعد أهمية الدور التركي في إدارة التوازنات الأمنية والسياسية.^{٣٥} وفي ضوء ذلك، أظهرت الحرب أن الشرق الأوسط تحول إلى ساحة ردع متعددة المستويات تتداخل فيها الصواريخ والمسيرات والقوة الجوية والحرب السيبرانية والطاقة والملاحة، بحيث لم يعد التوازن الإقليمي قائماً على الاصطفاف العسكري التقليدي، وإنما على شبكة متداخلة من المصالح والمخاطر والقدرة على نقل الكلفة عبر الجغرافيا الإقليمية، كما كشفت الحرب عن تحول مفهوم القوة من القوة الصلبة وحدها إلى القوة الوظيفية المرتبطة بالطاقة والموانئ والوساطات والاستقرار الاقتصادي، وهو ما جعل دولاً مثل السعودية والإمارات وقطر والعراق ومصر جزءاً أساسياً من معادلة التوازن حتى من دون انخراط مباشر في القتال، وبذلك أصبح الردع الإقليمي أكثر حساسية للتصعيد، لأن أي اضطراب محلي بات قابلاً للتحول إلى أزمة إقليمية أوسع تمتد آثارها إلى الأمن والطاقة والتجارة والممرات البحرية.^{٣٦}

٢. تحولات التحالفات والمحاور الإقليمية

أثرت الحرب في بنية التحالفات والمحاور الإقليمية عبر إعادة تعريف أدوار الفاعلين وحدود القوة والردع داخل الشرق الأوسط. فعلى مستوى المحور الإيراني تعرضت إيران لخسائر مؤثرة في المنشآت والقيادات، لكنها احتفظت بقدرة واضحة على الرد وإظهار الصمود، الأمر الذي منح حلفاءها في لبنان والعراق واليمن وسوريا مؤشراً على استمرار قدرة المركز الإيراني على إدارة الصراع وإعادة تنظيم أدواته بعد الحرب، لذلك ارتبط مستقبل هذا المحور بقدرة طهران على إعادة التوضع وتوزيع الدعم أكثر من ارتباطه بحجم الخسائر العسكرية المباشرة، كما دفعت الحرب نحو إعادة صياغة أدوار المحور عبر تصاعد الاعتماد على الصواريخ والمسيرات والحرب السيبرانية مقابل تراجع فاعلية الجبهات التقليدية المفتوحة.^{٣٧} كشفت الحرب حدود الحماية الأمريكية في المنطقة، فرغم الدعم العسكري والاستخباراتي الذي وفرته واشنطن للكيان الصهيوني ومشاركتها في استهداف المنشآت الإيرانية، فإن تعرض قواعدها ومصالحها للرد الإيراني أظهر أن الحماية الأمريكية تمنح الحلفاء قدرة ردع مرتفعة، لكنها تضعهم أيضاً ضمن دائرة الاستهداف المباشر عند اتساع نطاق المواجهة. ومن هنا برزت الحالة الخليجية بوصفها نموذجاً لتحول التفكير الأمني نحو بناء منظومات دفاع إقليمية أكثر مرونة تقوم على الدمج بين الشراكة الأمريكية والحوار الإقليمي وخفض التصعيد، بعدما أظهرت الحرب أن الاعتماد الكامل على المظلة الخارجية لم يعد كافياً لإنتاج أمن مستقر، وبذلك دفعت الحرب الشرق الأوسط نحو مرحلة تحالفات أكثر سيولة، تتداخل فيها الردع العسكري مع المصالح الاقتصادية وأمن الطاقة والممرات البحرية وإدارة الأزمات الإقليمية.^{٣٨} تأثرت مسارات التطبيع بالحرب بصورة عميقة بعدما تحولت من إطار سياسي واقتصادي إلى جزء من هندسة التوازن الإقليمي والصراع على الردع والنفوذ، فقد أظهرت الحرب أن التقارب الأمني مع الكيان الصهيوني يمنح بعض الدول العربية مكاسب تقنية وعسكرية، لكنه يرفع في الوقت ذاته مستوى الانكشاف أمام إيران، خاصة مع إدماج الكيان الصهيوني ضمن ترتيبات القيادة المركزية الأمريكية وتوسيع التعاون الأمني واللوجستي في المنطقة، وبهذا أصبحت دول الخليج أمام معادلة دقيقة تجمع بين المكاسب الأمنية الناتجة عن التطبيع ومخاطر التحول إلى أهداف مباشرة في أي مواجهة إقليمية مقبلة. واتسم الحضور الروسي والصيني بالحنر والسعي إلى احتواء التصعيد أكثر من الانخراط المباشر في الحرب، فروسيا حاولت استثمار الحرب لتعزيز موقعها التفاوضي والحفاظ على علاقاتها مع إيران مع استمرار التنسيق مع الكيان الصهيوني في الساحة السورية، في حين ركزت الصين على حماية مصالحها الاقتصادية وأمن الطاقة والممرات البحرية عبر توسيع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع إيران والخليج، كما كشف الموقفان

الروسي والصيني عن توجهه يقوم على دعم محدود لإيران ضمن إطار أوسع يهدف إلى موازنة النفوذ الأمريكي وتجنب حرب إقليمية واسعة تهدد التجارة والطاقة والاستقرار الدولي، وبذلك دفعت الحرب نحو إعادة تشكيل المحاور الإقليمية والدولية ضمن بيئة أكثر سيولة تتداخل فيها المصالح الاقتصادية والردع العسكري والتنافس الجيوسياسي.^{٣٩} طرحت الحرب احتمال الانتقال نحو ترتيبات أمنية إقليمية أكثر شمولاً تقوم على إدماج القوى الأساسية في الشرق الأوسط ضمن منظومة حوار وضمانات متبادلة، بعدما أظهرت المواجهة أن سياسات العزل والصدام المستمر ترفع كلفة الأمن والطاقة والاستقرار على جميع الأطراف، لذلك برزت دعوات خليجية وإقليمية نحو بناء مقاربات أمنية تعالج الملفات المترابطة في المنطقة، وفي مقدمتها البرنامج النووي الإيراني والصواريخ والمسيرات وأمن الممرات البحرية ودور الفواعل المسلحة غير الدولية، لأن الحرب كشفت أن معالجة أي ملف بصورة منفصلة تؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمة ضمن بيئة إقليمية شديدة الترابط، كما أبرزت الحرب محدودية قدرة المؤسسات الدولية التقليدية على إدارة الأزمات الكبرى نتيجة الانقسامات الدولية، مقابل تصاعد أهمية الوساطات الإقليمية التي قادتها دول مثل قطر وسلطنة عمان والعراق ومصر في ضبط إيقاع التصعيد وتحويل نتائج الميدان إلى ترتيبات سياسية مؤقتة تحفظ حدود الاستقرار الإقليمي.^{٤٠} وقد برز أمن الطاقة بوصفه أحد المحددات الرئيسة للتوازن الإقليمي بعد الحرب، لأن أي اضطراب في مضيق هرمز أو البحر الأحمر ينعكس مباشرة على الأسواق العالمية وسلاسل الإمداد، الأمر الذي دفع القوى الكبرى إلى دعم مسارات التهدئة حتى مع استمرار التنافس السياسي والعسكري، وهو ما جعل الطاقة والممرات البحرية جزءاً أساسياً من معادلات الردع والاستقرار في المنطقة، كما اتجهت التحالفات الإقليمية والدولية نحو قدر أكبر من المرونة، حيث حافظ الحلفاء التقليديون لواشنطن على شراكتهم الأمنية مع توسيع قنوات الحوار مع إيران، في حين سعت روسيا والصين إلى تعميق حضورهما السياسي والاقتصادي عبر دعم محدود لطهران وتجنب الانخراط العسكري المباشر، وبذلك أفرزت الحرب خريطة إقليمية أكثر سيولة تقوم على المصالح المتغيرة وإدارة المخاطر وبناء توازنات مرنة قادرة على احتواء التصعيد وحماية الاستقرار الاقتصادي والأمني في الشرق الأوسط.^{٤١}

٣. سيناريوهات مستقبل التوازن الإقليمي

يتمثل السيناريو الأول في توازن الرعب القائم على إدراك متبادل بأن أي مواجهة واسعة ستنتج كلفة متعددة المجالات تشمل الأمن والطاقة والملاحة والبنى الاقتصادية والعسكرية، إذ يحتفظ الكيان الصهيوني بقدرة الضربة الجوية والاستخباراتية، في حين تحتفظ إيران بقدرة الرد الصاروخي والمسير والسبيراني، بينما تعمل الولايات المتحدة على دعم الدفاعات وحماية القواعد والحلفاء، وهو ما يخلق حالة ردع متبادل متوتر تحكمها الحسابات الدقيقة والخشية من الانزلاق إلى مواجهة إقليمية واسعة. ويرتبط هذا السيناريو باستمرار البرنامج النووي الإيراني والترسانة الصاروخية ضمن قلب معادلة التوازن، لأن قدرة إيران على إعادة ترميم منشآتها ورفع جاهزية منظوماتها الصاروخية تعزز إدراك الخصوم لكلفة أي ضربة مقبلة، في مقابل استمرار سعي الكيان الصهيوني إلى تطوير قدراته الاستخباراتية والضربات الدقيقة، الأمر الذي ينتج توازناً قلعاً يقوم على الاستقرار المؤقت تحت ضغط التهديد المتبادل.^{٤٢} أما السيناريو الثاني فيتمثل في استمرار الحرب منخفضة الشدة، حيث تتراجع المواجهات المباشرة الكبرى مقابل استمرار الاغتيالات والهجمات السبيرانية والضربات المحدودة والضغط عبر الوكلاء والتصعيد الإعلامي، وهو ما يمنح الأطراف قدرة على مواصلة الصراع دون الوصول إلى حرب شاملة، لكنه يبقي المنطقة ضمن حالة توتر مزمن ويجعل الساحات العربية قابلة للاشتعال عند أي خطأ في الحسابات، وينسجم هذا السيناريو مع طبيعة التوازن الشرق أوسطي الذي يسمح لإيران باستخدام ساحات متعددة لإيصال الرسائل والضغط غير المباشر، في حين يعتمد الكيان الصهيوني على الضربات الدقيقة والاختراقات الأمنية، بينما تستخدم الولايات المتحدة أدوات العقوبات والردع البحري والجوي لإدارة التوازنات، وبذلك يتحول الشرق الأوسط إلى ساحة اشتباك مستمر تتوزع فيها الكلفة الأمنية والاقتصادية على مراحل متقطعة بدلاً من تمركزها في حرب إقليمية واحدة.^{٤٣} يتمثل السيناريو الثالث في تسوية نووية-أمنية محدودة تقوم على إعادة تفعيل التفاوض بشأن تخصيب اليورانيوم والرقابة الدولية مقابل ضمانات أمنية وتخفيف جزئي للعقوبات وفتح مسارات حوار حول الصواريخ وأمن الخليج، ويزداد حضور هذا المسار مع تصاعد القناعة بأن الضربات العسكرية تؤثر في البرنامج النووي من دون معالجة جذور أزمة الأمن الإقليمي، غير أن نجاحه يرتبط بوجود رعاية دولية وإقليمية فاعلة ومشاركة أمريكية وقبول إيراني بإعادة ضبط بعض القدرات مقابل مكاسب اقتصادية وسياسية، إلى جانب معالجة أزمة الثقة المرتبطة بالاتفاق النووي وتباين أهداف واشنطن والكيان الصهيوني وطهران تجاه مستقبل النفوذ الإقليمي، أما السيناريو الرابع فيقوم على بناء نظام أمني إقليمي متعدد الأطراف يضم إيران ودول الخليج وتركيا ومصر والعراق ضمن إطار حوار دائم يعالج الأمن البحري وضبط الصواريخ وأمن الطاقة وتسوية أزمات الوكلاء، وهو مسار أكثر شمولاً لأنه يستهدف جذور التوتر الإقليمي ويسعى إلى بناء قواعد توازن تقلل احتمالات التصعيد والردود الانتقامية، كما يحتاج إلى ضمانات أمريكية محددة ودور روسي-صيني داعم للاستقرار الاقتصادي وأمن الممرات البحرية في

الخليج والبحر الأحمر.^{٤٤} وفي حال تعثر هذه الترتيبات، فقد يتجه الشرق الأوسط نحو توازن فوضوي طويل المدى تتجنب فيه الأطراف الحرب الشاملة مع استمرار الاشتباك غير المباشر عبر الوكلاء والهجمات السيبرانية والضغط الاقتصادي، وهو ما يبقى المنطقة في حالة استنزاف سياسي وأمني واقتصادي ويجعل القرارات الإقليمية رهينة لإيقاع الصراع بين إيران والكيان الصهيوني والولايات المتحدة.^{٤٥} تتداخل السيناريوهات المستقبلية للتوازن الإقليمي في الواقع العملي، إذ قد يبدأ الإقليم بحالة ردع متبادل قائمة على توازن الرعب، ثم ينتقل إلى نمط الحرب منخفضة الشدة، قبل أن تفتح الضغوط الاقتصادية والأمنية باب التفاوض والتسوية، لأن الحرب كشفت قدرة جميع الأطراف على إلحاق الضرر المتبادل، كما كشفت في الوقت ذاته أن استمرار التصعيد يهدد الطاقة والملاحة والاستقرار الداخلي والاقتصاد الإقليمي، لذلك يبدو المسار الأقرب قائماً على مزيج من الردع والتفاوض، حيث تستمر الضغوط العسكرية والسيبرانية والاقتصادية بالتوازي مع الوساطات وقنوات الاتصال السياسية، تمتلك الدول العربية دوراً مؤثراً في تحديد السيناريو الأكثر ترجيحاً عبر الوساطة وحماية الممرات البحرية والطاقة وبناء توازن عربي أكثر استقلالاً، الأمر الذي يمنح دولاً مثل مصر ودول الخليج والعراق وسلطنة عمان وقطر مساحة مهمة في إدارة التهدة وصياغة مبادرات أمنية إقليمية. ومن زاوية التوازن الإقليمي يرتبط موقع الكيان الصهيوني بقدرته على الحفاظ على التفوق العسكري وتقليل أثر الصواريخ الإيرانية واستعادة صورة الردع، بينما ترتبط قوة إيران بقدرتها على إعادة ترميم منشآتها والحفاظ على شبكة حلفائها وتطوير قدراتها الدفاعية والصاروخية، وبين هذين المسارين تتحرك دول الخليج وتركيا ومصر بحثاً عن توازن يحمي مصالحها ويجنبها الاستنزاف طويل الأمد، كما يتأثر مستقبل التوازن بحجم الانخراط الأمريكي في المنطقة، لأن استمرار الحضور العسكري الواسع يعزز ثقة الحلفاء بالمظلة الأمنية الأمريكية مع بقاء القواعد ضمن دائرة الاستهداف المحتمل، في حين يدفع أي تقليص للحضور الأمريكي دول المنطقة نحو ترتيبات دفاعية أكثر استقلالاً وشراكات أوسع مع قوى دولية وإقليمية أخرى. وبذلك تكشف الحرب أن النظام الإقليمي المقبل سيتجه نحو تعدد مراكز التأثير، حيث تحتفظ إيران بتقلها الردعي والجغرافي، ويحافظ الكيان الصهيوني على تفوقه التقني والجوي، بينما تمتلك دول الخليج ثقل الطاقة والمال، وتحتفظ تركيا ومصر بأدوار جيوسياسية وأمنية مؤثرة ضمن معادلة توازن أكثر مرونة وتعقيداً في الشرق الأوسط.^{٤٦} ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران أعادت تشكيل توازن القوة في الشرق الأوسط من دون أن تنتج حاسماً استراتيجياً نهائياً، بعدما أظهرت قدرة الضربة الصهيونية-الأمريكية على الاختراق والتدمير مقابل قدرة إيران على الرد واستنزاف الدفاعات ورفع الكلفة الاقتصادية، وهو ما دفع المنطقة نحو توازن قلق قائم على الردع المتبادل وإدارة المخاطر، كما خرجت إيران محتفظة بعناصر قوة ترتبط بالصواريخ والمسيّرات وشبكات الحلفاء رغم الخسائر التي تعرضت لها، في حين واجه الكيان الصهيوني انكشافاً متزايداً أمام الردع الصاروخي الإيراني وكلفة الدفاع المستمر، وبرزت دول الخليج بوصفها الحلقة الأكثر حساسية في توازن ما بعد الحرب نتيجة ارتباطها بالطاقة والقواعد العسكرية والحماية الأمريكية، بينما يتوقع أن تؤدي تركيا ومصر أدواراً أكبر في ضبط التوازن الإقليمي، مع بقاء مستقبل المنطقة محكوماً بمزيج من الردع والتفاوض وإدارة المخاطر ضمن بيئة إقليمية تتعدد فيها مراكز القوة والتأثير.

الذاتة

تكشف الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران عن تحول عميق في طبيعة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط بعدما أصبحت عناصر الردع ترتبط بالصواريخ والطائرات المسيّرة والحرب السيبرانية وأمن الطاقة والممرات البحرية بقدر ارتباطها بالقوة العسكرية التقليدية، أن الصراع تجاوز حدود المواجهة العسكرية المباشرة ليتحول إلى صراع متعدد المجالات تتداخل فيه الأدوات العسكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية ضمن بيئة إقليمية شديدة التعقيد، كما بينت الحرب أن التفوق الجوي والاستخباراتي الصهيوني-الأمريكي واجه قدرة إيرانية على إطالة أمد الصراع ورفع كلفته عبر الإغراق الصاروخي والضغط السيبراني وتوسيع نطاق التهديد الإقليمي، الأمر الذي دفع المنطقة نحو توازن قائم على إدارة المخاطر المتبادلة أكثر من الحسم العسكري التقليدي، أن انعكاسات الحرب امتدت إلى أمن الخليج ومسارات التطبيع والطاقة والملاحة والتحالفات الإقليمية والدولية، بما يعكس دخول الشرق الأوسط مرحلة تتسم بارتفاع مستويات القلق الاستراتيجي وتعدد مراكز التأثير الإقليمي والدولي، وهو ما يجعل مستقبل الاستقرار مرتبطاً بقدرة الفاعلين على إدارة التنافس واحتواء التصعيد وبناء ترتيبات أمنية أكثر مرونة وتوازناً.

الاستنتاجات

١. كشفت الحرب الصهيونية-الأمريكية على إيران عن انتقال التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط من الاعتماد على التفوق العسكري التقليدي إلى توازن مركب يقوم على إدارة المخاطر المرتبطة بالصواريخ والطائرات المسيّرة والحرب السيبرانية والطاقة والممرات البحرية.
٢. أن البرنامج النووي الإيراني والقدرات الصاروخية والمسيّرات وشبكات الحلفاء الإقليميين تشكل منظومة ردع مترابطة، الأمر الذي جعل استهداف إيران جزءاً من مشروع أوسع لإعادة ضبط التوازن الإقليمي وتقليص النفوذ الإيراني.

٣. أظهرت الحرب أن التفوق الجوي والاستخباراتي الصهيوني-الأمريكي يقابله نمط إيراني قائم على الإغراق الصاروخي والاستنزاف طويل الأمد والضغط السبيرياني، وهو ما فرض معادلة ردع متبادل قائمة على رفع الكلفة الاقتصادية والعسكرية للطرف المقابل.
٤. أكدت الحرب أن دول الخليج تمثل الحلقة الأكثر حساسية في معادلة التوازن الإقليمي نتيجة ارتباطها بأمن الطاقة والملاحة والقواعد العسكرية، الأمر الذي دفعها إلى إعادة تقييم العلاقة بين الحماية الخارجية ومتطلبات الأمن الذاتي والحوار الإقليمي.
٥. أن مستقبل الشرق الأوسط يتجه نحو مزيج من الردع والتفاوض والحروب منخفضة الشدة، مع تصاعد أدوار الوساطات الإقليمية والتأثيرات الروسية والصينية في إدارة التوازنات الإقليمية والدولية.

التوصيات

١. إنشاء منظومة عربية-خليجية مشتركة للدفاع الجوي والإنذار المبكر والحماية السبيريانية ترتبط بمراكز مراقبة موحدة لحماية المنشآت الحيوية والموانئ وحقول الطاقة من الصواريخ والطائرات المسيّرة والهجمات الرقمية.
٢. تفعيل مسار حوار أمني إقليمي دائم يضم دول الخليج وإيران والعراق وتركيا ومصر لمعالجة ملفات أمن الملاحة والصواريخ والطائرات المسيّرة وتخفيف احتمالات التصعيد العسكري في المنطقة.
٣. تعزيز القدرات العربية في أمن الطاقة والممرات البحرية عبر تطوير خطط الطوارئ البحرية وحماية سلاسل الإمداد وتقليل الاعتماد على المسارات المهددة في الخليج والبحر الأحمر.
٤. دعم مراكز الدراسات والجامعات العربية لإنشاء برامج بحث متخصصة في الحروب متعددة المجالات تشمل الأمن السبيرياني والذكاء الاصطناعي والطائرات المسيّرة والحرب النفسية وتأثيراتها في الأمن القومي العربي.
٥. تبني سياسة عربية أكثر توازناً في إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة والصين وروسيا بما يحفظ المصالح العربية ويمنع تحول المنطقة إلى ساحة استنزاف دائمة للصراعات الإقليمية والدولية.

المصادر

١. أبو بكر الدسوقي، تحولات الردع الإسرائيلي - الإيراني وتداعياته على الامن الإقليمي، مجلة دراسات إيرانية، العدد ٢٢، ٢٠٢٥، ص ٢٧.
٢. ضياء محمود الدردساوي، الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة «١+٥» عام ٢٠١٥، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (٧٧)، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح، الأردن، ٢٠٢٥، ص ٦٤-٩٥.
٣. أحمد عبد الأمير الأنباري، الرؤية الإسرائيلية للبرنامج النووي الإيراني في ظل التقارب الإيراني-الأمريكي، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٠)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٥، ص ١٠٤.
٤. مصطفى السراي، إيران تتأثر لنفسها وللحلفاء لترسيخ شرعية الوجود، ورقة بحثية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٤، ص ٩.
٥. أبو بكر الدسوقي، تحولات الردع الإسرائيلي - الإيراني وتداعياته على الامن الإقليمي، ص ٢٨.
٦. عبد القادر زيوشي، ص ٧١٦.
٧. أحمد عدنان كاظم الكناني، تحليل سيناريوهات مستقبل ما بعد الهجمات الإسرائيلية على إيران، تقرير تقدير موقف، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٥، ص ٦.
٨. شريفة بن زيدان ومحمد بلهاشمي الأمين طيبي، الأبعاد الاستراتيجية للصواريخ الباليستية الإيرانية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد (٢)، جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠١٩، ص ١٧٠٧.
٩. حسن سلمان خليفة البيضان، الحرب السبيريانية في المواجهة العسكرية الإيرانية الإسرائيلية: الإمكانات وحدود التأثير، تقرير تقدير موقف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٢٥، ص ٤.
١٠. فريق باحثين مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية: عمار عباس الشاهين، حسن فاضل سليم، نور نبيه جميل، حنين محمد الوحيلي، ص ٧.
١١. فريق باحثين مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية: عمار عباس الشاهين، حسن فاضل سليم، نور نبيه جميل، حنين محمد الوحيلي، ص ٩.
١٢. علي نجات، حرب بلا منتصر؟ تحليل عواقب الحرب الإيرانية الإسرائيلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٥، ص ١٠.

- 714

"Iran strikes US base in Qatar in retaliation for attacks on nuclear sites," Reuters, United Kingdom, 2025, ٢٥.

available

at:

<https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-launches>

٢٦. عمان تحذر من مخاطر التصعيد وقطر تسعى لإعادة التفاوض، الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٥، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، تمت زيارة الرابط بتاريخ ٨/٥/٢٠٢٦، متاح على الرابط:

<https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85>

٢٧. "Millions of Iranians bypass internet censorship to follow Israel on social media," Ynetnews, Israel, 2025, ٢٧.

available

at:

<https://www.ynetnews.com/article/r1m00m1legxg>

٢٨. الحرب النفسية والإعلام الرقمي بين إيران وإسرائيل، المجلة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٥، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، تمت زيارة الرابط بتاريخ ٩/٥/٢٠٢٦، متاح على الرابط:

<https://www.majalla.com/node/325811/%D8%B3%D9%8A%D8%A7>

٢٩. فريق باحثين مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية: عمار عباس الشاهين، حسن فاضل سليم، نور نبيه جميل، حنين محمد الوحيلى، ص ٢٦.

٣٠. أبو بكر الدسوقي، تحولات الردع الإسرائيلي-الإيراني وتداعياته على الأمن الإقليمي، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد (٢٢)، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السعودية، ٢٠٢٥، ص ١٦.

٣١. أبو بكر الدسوقي، تحولات الردع الإسرائيلي-الإيراني وتداعياته على الأمن الإقليمي، ص ١٧.

٣٢. وحدة الدراسات الاقتصادية، التداعيات الاقتصادية للحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران إقليمياً وعالمياً، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٦، ص ٧.

٣٣. أسعد كاظم شبيب، مقدم عبد الحسن الفياض، دور إيران في محددات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط: البرنامج النووي أنموذجاً، مركز الرافدين للحوار، العراق، ٢٠٢٥، ص ٦٥.

٣٤. مصعب محمد عبد النبي التميمي، ما بعد الضربة الإسرائيلية-الأمريكية والرد الإيراني: قراءة تحليلية في التصعيد والسيناريوهات المستقبلية الإقليمية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٥، ص ٤.

٣٥. فريق باحثين مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية: عمار عباس الشاهين، حسن فاضل سليم، نور نبيه جميل، حنين محمد الوحيلى، ص ٢٢.

٣٦. وحدة الدراسات الاقتصادية، التداعيات الاقتصادية للحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران إقليمياً وعالمياً، ص ٨.

٣٧. بشرى جاسم محمد، نبيل خالد مخلف، حرب الممرات: مضيق هرمز وأمن الطاقة في الخليج: السيناريوهات وتداعياتها على العراق والاقتصاد العالمي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٦، ص ١٥.

٣٨. أحمد عدنان كاظم الكنانى، تحليل سيناريوهات مستقبل ما بعد الهجمات الإسرائيلية على إيران، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٥، ص ١٢.

٣٩. علي نجات، حرب بلا منتصر؟ تحليل عواقب الحرب الإيرانية الإسرائيلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٥، ص ١٣.

٤٠. أحمد عدنان كاظم الكنانى، تحليل سيناريوهات مستقبل ما بعد الهجمات الإسرائيلية على إيران، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٥، ص ١١.

٤١. بشرى جاسم محمد، نبيل خالد مخلف، حرب الممرات: مضيق هرمز وأمن الطاقة في الخليج: السيناريوهات وتداعياتها على العراق والاقتصاد العالمي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٦، ص ١٦.

٤٢. وحدة الدراسات الاقتصادية، التداعيات الاقتصادية للحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران إقليمياً وعالمياً، ص ٨.

هوامش البحث

- ٦١٦

²⁰ Simon Henderson, "Implications of the Iran-Israel Conflict for Economy and Energy," The Washington Institute for Near East Policy, United States, 2025, available at: _

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tdayat-alsra-alayrany>

²¹ Economy of Resistance". Iran Between Resilience and Collapse Amid the Ongoing U.S.-Israeli War and Escalation," RT Arabic, Russia, 2026, available at:

<https://arabic.rt.com/business/1774248>

^{٢٢} محمد أفراز، محمود يوسف، من إيران إلى إسرائيل والخليج.. الحرب تضرب مفاصل الطاقة والاقتصاد، الجزيرة نت، قطر، ٢٠٢٦، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، تمت زيارة الرابط بتاريخ ٢٠٢٦/٥/١٤، متاح على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2026/3/9/iran-israel-war-energy-trad>

^{٢٣} طارق عبد العزيز، العدوان الإسرائيلي على إيران.. كيف أثر اقتصاديا في الدول العربية؟، وكالة الأناضول، تركيا، ٢٠٢٥، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، تمت زيارة الرابط بتاريخ ٢٠٢٦/٥/١١، متاح على الرابط:

<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6>

^{٢٤} "حرب إيران تشعل الأسواق وأسعار النفط والغاز"، المجلة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٦، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، تمت زيارة الرابط بتاريخ ٢٠٢٦/٥/١١، متاح على الرابط:

<https://www.majalla.com/node/329901/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5>

^{٢٥} فلاح عبد الجبار، الوساطة العمانية والملف النووي الإيراني: حدود التهدة وإدارة التصعيد، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠٢٥، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، تمت زيارة الرابط بتاريخ ٢٠٢٦/٥/٧، متاح على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/6200?utm_source=chatgpt

²⁶ Iran-US nuclear talks end with no agreement but 'possibility of progress'," The Guardian

,United Kingdom, 2025, <https://www.politico.com/news/2025/05/11/iran-and-us-begin>

²⁷ Iran strikes US base in Qatar in retaliation for attacks on nuclear sites," Reuters

,United Kingdom, 2025; <https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-launches>

^{٢٨} عمان تحذر من مخاطر التصعيد وقطر تسعى لإعادة التفاوض، الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٥، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، تمت زيارة الرابط بتاريخ ٢٠٢٦/٥/٨، متاح على الرابط:

<https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85>

²⁹ Millions of Iranians bypass internet censorship to follow Israel on social media," Ynetnews, Israel, 2025, available at: <https://www.ynetnews.com/article/r1m00m1legxg>

³⁰ Ibid.

^{٣١} الحرب النفسية والإعلام الرقمي بين إيران وإسرائيل، المجلة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٥، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، تمت زيارة الرابط بتاريخ ٢٠٢٦/٥/٩، متاح على الرابط:

<https://www.majalla.com/node/325811/%D8%B3%D9%8A%D8%A7>

^{٣٢} فريق باحثين مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية: عمار عباس الشاهين، حسن فاضل سليم، نور نبيه جميل، حنين محمد الوحيلى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

^{٣٣} أبو بكر الدسوقي، "تحولات الردع الإسرائيلي-الإيراني وتداعياته على الأمن الإقليمي"، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد (٢٢)، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السعودية، ٢٠٢٥، ص ١٦.

^{٣٤} المصدر نفسه، ص ١٧.

- ^{٣٥} وحدة الدراسات الاقتصادية، التداعيات الاقتصادية للحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران إقليمياً وعالمياً، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٦، ص ٧.
- ^{٣٦} أسعد كاظم شبيب، مقدم عبد الحسن الفياض، دور إيران في محددات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط: البرنامج النووي أنموذجاً، مركز الرافدين للحوار، العراق، ٢٠٢٥، ص ٦٥.
- ^{٣٧} مصعب محمد عبد النبي التميمي، ما بعد الضربة الإسرائيلية-الأمريكية والرد الإيراني: قراءة تحليلية في التصعيد والسيناريوهات المستقبلية الإقليمية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٥، ص ٤.
- ^{٣٨} المصدر نفسه.
- ^{٣٩} فريق باحثين مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية: عمار عباس الشاهين، حسن فاضل سليم، نور نبيه جميل، حنين محمد الوحيلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.
- ^{٤٠} وحدة الدراسات الاقتصادية، التداعيات الاقتصادية للحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران إقليمياً وعالمياً، مصدر سبق ذكره، ص ٨.
- ^{٤١} بشرى جاسم محمد، نبيل خالد مخلف، حرب الممرات: مضيق هرمز وأمن الطاقة في الخليج: السيناريوهات وتداعياتها على العراق والاقتصاد العالمي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٦، ص ١٥.
- ^{٤٢} أحمد عدنان كاظم الكناني، تحليل سيناريوهات مستقبل ما بعد الهجمات الإسرائيلية على إيران، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٥، ص ١٢.
- ^{٤٣} علي نجات، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.
- ^{٤٤} أحمد عدنان كاظم الكناني، مصدر سبق ذكره، ص ١١.
- ^{٤٥} بشرى جاسم محمد، نبيل خالد مخلف، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.
- ^{٤٦} وحدة الدراسات الاقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص ٨.